

تقرير اللجنة التحضيرية^(٥)

﴿ المؤتمر المصري ﴾

٥ — جعل الخزينة العمومية مصفراً للاتفاق على جميع المرافق المصرية

هذا هو الحاصل بالفعل في جميع مصالح الحكومة أن جميع المصريين من مسلمين وأقباط تفرق على صرافتهم العامة على السواء من الخزينة المصرية . ولا يجد المطلع على ميزانية الحكومة مصرفاً احتص به عنصر . فسي أن يكون المقصود بهذا الطلب هو المحاكم الشرعية التي ورد ذكرها في مناقشة الجمعية العمومية للأقباط ولكن هذه المحاكم مفتوحة الأبواب للمتقاضين من المسلمين ومن الأقباط وتسجيل العقود وتقسيم الموارث الخ لا فرق في ذلك بين المسلم والقبطي فهي بهذه الصفة من المرافق العامة . على أنه لو كانت المحاكم الشرعية خاصة بالمسلمين دون غيرهم فأنها لا تكلف الخزينة العمومية نفقات أصلاً بل إذا عجزت إيراداتها عن مصروفاتها سنة زادت إيراداتها عن مصروفاتها سنة أخرى . ومتوسط الفرق بين الإيرادات والمصروفات لمصلحة الخزينة العمومية في الخمس سنين الأخيرة هو مبلغ ٤١٧٦ جنياً سنوياً يصرف هذا المبلغ في المرافق العامة بالضرورة بين المسلمين وبين الأقباط فلا معنى للشكوى من المحاكم الشرعية أو التعريض بذكرها في المؤتمر القبطي بوصف أنها يصرف عليهم من الخزينة العمومية وبوصف أنها خاصة بالمسلمين

وأنه ليحسن في هذا المقام أن نذكر مثلاً ما تصرفه الخزينة العمومية على المرافق القبطية خاصة لا لحساب على ذلك ولكن ليرى الأقباط بالحس أن المناقشة في أمر المحاكم الشرعية لم يكن لها محل في جميعهم العمومية التي كثر التصريح فيها بأن مقاصدها نحو الفروق الدينية والأخذ بأسباب الأخاء المصري

ان مساجد المسلمين ومعابدهم أثرية كانت أو غير أثرية يصرف على عمارتهم

(*) تنمة لما نشر في الجزء السابق ص ٣٥٣

وترميمها من خزينة ديوان الأوقاف الإسلامية خاصة . وأما كتائب الأقباط ومعايدهم فان الأري منها يصرف على عمارته وترميمه من خزائن الحكومة بمقدار الثلثين ولا تتكلف الأوقاف القبطية الا بمقدار الثلث فقط وحسب ذلك أن يكون منزة للأقباط على المسلمين

وعموق ذلك فان أوقاف المسلمين تفوق على تعبير تلك الكتائب والأديرة لان المال المكلفين بالقيام بهذه الأعمال إنما يتقدون روايتهم من ديوان الأوقاف الإسلامية واقبالنا نشر بأن اراد هذه الأمانة الجزئية ليس متفقاً مع ما نحب تقويمه من التسامح ومساعدة إقامة الشعائر الدينية أي كافت والاحتفاظ بالأثار الا أن الضرورة ملجئة الى التمثيل بهذه الجزئيات دفماً لما عساه أن يتوهم من أن الجزئية المصرية تحابي المرافق الإسلامية دون غيرها

ولذلك ترى اللجنة أن هذا الطلب لا محل له

٦ — النتيجة

تقول ان المصريين والمستوطنين في مصر من الجنسيات المختلفة وعلى العموم كل من يهتمون بالأحوال المصرية ويرجون التقدم لهذه الأمة بل كثير من الأقباط الذين تعلموا من التجارب يرون أن المؤتمر القبطي لم يكن له محل من الوجود وان مطالبهم التي أخذت شكل الإنذارات خالية عن الأسباب التي تبررها في أعين الذين يطبقون أهمية في تأليف الأمم الناهضة على تطبيق دوائر الفروق بين الافراد وتوسيع دائرة المشابهات بينهم ويمتقدون « حقيقة أن الدين الله وأن مصر للمصريين

أيها السادة

هبوا منا أن مواطنينا اخطأوا في تقدير الحالة الحاضرة وما يجب أن تضعيه الافراد والجامع أي كان لونها في سبيل تضيد الوحدة القومية فان الطريقة الوحيدة لتصحيح هذا الخطأ هي اقناعهم به واقناع الأمة بوجوب التجاوز عنه . إن الأمة يجب أن تبني علاقة أفرادها على التسامح من جهة وعلى التضامن من جهة أخرى ولا يتوفر ذلك الا اذا عاملت أبناءها جميعاً بما تقتضيه الحجة والرحمة وما يؤكد التأزر على تحصيل المنافع المشتركة . فلنطرح ظهرياً كل ما جاء في مؤتمر الأقباط من دواعي التفريق في الوحدة القومية ولنوسع لأخواتنا صدورنا ونستأصل من قوس المصريين ذلك الضيق الذي لحقها من جراء ذلك المؤتمر

ولأنه من الخطأ أن تنسب العقول بتلك الفكرة التي أتت بها مؤتمر الاقباط وهي فكرة محاسبتهم لاخذ ما في أيديهم من المصالح العامة لان في ذلك مجازاة لهم على التفريق إنما ينبغي اصلاح ما طرأ من الفساد على الطرق المتبعة في الانتفاع بالمرافق العامة . فان المسلم والقبطي كلاهما ابن الامة المصرية وكلاهما له الحق الكامل في خدمتها والاعتزاز بتلك الخدمة . وأنها لو رجعت الى نفسها لشعرت بأنها نحن الى المسلم والقبطي على السواء

ليست مصر قليلة الواجبات الوطنية ولا هي يموزها ميدان العمل لخيرها حتى تشغلها عناصرها بما لا فائدة فيه من التنازع على المراكز أو التخاصم على شيء من الحقوق النافذة . بل على الضد من ذلك ان لهذه الامة الناهضة شؤوناً اجتماعية واقتصادية لا تكفي في تحقيقها مجهوداتنا الحالية ولا أضاف أضافها . فان الرقي لا يجيء بالصدفة ولكنه نتيجة مناسبة مع عمل العاملين .

حقيقة كان يكون من الضرور على جامعة الامة أن تبين ظلمات الاقباط وتمض الاكثوية جفونها على تلك الظلمات مع القدرة على التذرع الى كشفها أو كشفها بالفعل . يكون من التهاون في حقوق الانسانية بل التهاون في حق الوطن بل التهاون في حق الذات أن تترك الاكثوية أقلية مهما كان وصفها مهضومة في حق من حقوقها لان مثل هذا التهاون اكبر العوامل على العبث بالتضامن الذي هو أساس الوجود القومي

أما وقد ظهر بالبرهان أن افراد الاقباط متمتعون من الحقوق باكثر مما يتمتع به بقية الافراد الآخرين من المصريين فالواجب على الاقباط أن يرجعوا عن مزج المعتقدات الدينية بالمصالح القومية وان لا يجعلوا من جامعتهم الدينية جامعة سياسية خاصة والواجب على المسلمين أن يعتبروا المطالب التي تشف عن هذا الفرض كأنها لم تكن ويسر اللجنة أن تأمل بحق أنه اذا التقد مثل هذا المؤتمر يكون الاقباط الى جانب المسلمين عاملين فيه للبحث فيما يرقى الامة المصرية جميعها حتى يحقق القول بان الدين لله ومصر للمصريين .

(٢)

﴿ حالة الاجتماعية ﴾

حالة من الجهة الاجتماعية يصفها جميعنا بأنها أقل الحالات . الامة لتبدأ الحديث

فليس من الضروري الأطلالة في شرحها وضرب الأمثلة على مقدار الضعف السائد من معظم الوجوه في تأليف جمعيتنا المدنية . كأنه ليس من الحكمة ان تثقل كواهلنا ونحملها فوق طاقتها بالاقتراحات والمشروعات الاجتماعية . فان الحبر كل الحبر هو في أن تترك الآن ما لا نستطيع الى ما نستطيع ، حتى تنفق في سيرنا مع قواعد التدرج الطبيعي وقل أن يفشل الذي يقد الطبيعة في سيرها ويتبس قواه بمقياس مضبوط قبل استخدامها في العمل وانه لا ضرر على رقيتنا المنشود من هذا التمطلان المشروع الواحد الذي يتم هو نفسه يكون اكبر مساعد لاتمام غيره فحسبنا من المقاصد الاجتماعية الآن أن نهم بالمدرسة

انا اذا اصلحنا المدرسة اصلحنا العائلة والامة كلها ، فالمدرسة هي الاساس الذي يجب أن نبني عليه الآن والمشروع الاجتماعي الذي يجب أن نلقت اليه النظر قبل كل مشروع اجتماعي آخر

إن نسبة الفارثين والسكريين في المصريين عموما قليلة أمام مطالبنا الكبيرة من التحول الاجتماعي بل نسبة نجهل بيننا وبين أن نعيش في زمننا الحاضر بونا بيدا أيها السادة

نحن نعيش في هذا الزمن تحت سلطان العلم الذي وضع يده على كل شيء في الوجود ، وضع يده على الزراعة والصناعة والتجارة وهي مصادر رزقنا ، وضع يده على الاخلاق والروابط الاجتماعية وهي قوام جمعيتنا ، وضع يده على السياسة وتدير الممالك وهي مناط سعادتنا وشفائنا ، وضع يده على حركات نفوسنا ووضع لكل شيء ضوابط لا مجاوزة لها . فان لم يحسن التفاهم بيننا وبين هذا السلطان القادر يستحيل علينا أن نعيش في زمانه ولا واسطة لهذا التفاهم الا المدرسة

فليس تعلم الامة زخرفا زدهي به ، ولا زينة تباري بها زميلاتها ، ولكن تعلم الامة ركن لحياتها ، وشرط لازم لوقايتها من الفناء

قد يجد الاميون الطيبون من المعلمين ما لا يرضيهم في السلوك والاخلاق الاجتماعية فينسبون ذلك للعلم ويضعف ايمانهم بضرورة التعليم ، الا انه لا ذنب للعلم ولا للتعليم ولكن الذنب على الجهل وطرائق التعليم ، فكلما رأيت احوالنا في المعلمين فأصلحوا المدرسة تصلح أبنائكم وأحوالكم

من ضعف الوطنية ومن الضرر بالنظام أن يفرغ كل جهده في كسب الحقوق ولا يفكر في أداء الواجبات ، كل يريد من الامة أو من الحكومة أن تعطيه حقه ولا

يريد أن يقوم نحو الجمعية بواجبه ، ومن قصر النظر أن يظن المرء بسهولة الحصول على حقه اذا لم يكن الافراد المتضامنون معه يؤدون واجباتهم ، فاذا استمرت هذه الشهوة الفاسدة شهوة التمتع بالحقوق دون النظر الى الواجبات فكل اصلاح اجتماعي مستحيل وعلى الاخص نشر التعليم واصلاح المدرسة

نحن نطلب الى الحكومة أن تعلم ، نطلب اليها ذلك لانها تصدت لاخذ الاموال من الامة للتعليم ولانها تسير في التعليم ولكتقتنا على كل حال نضع الوقت في الطلب ونظلمها اذا طلبنا منها أن تصلح المدرسة على انماط التربية التي تخرج الرجال . ذلك لان الحكومة مهما كان نوعها وهيئة تأليفها ليست اختصاصية في التربية والتعليم بل ليست التربية والتعليم في الحقيقة من شأنها ، لان التعليم يجب أن يكون حراً بيسداً عن كل المؤثرات ، ولان المدرسة يجب ان تكون أمة مصفرة مستقلة يعلم فيها كل ما هو جار في الخارج أي في الامة الكبيرة ، ولا سبيل الى ذلك الا بالجهود الذاتية للافراد والجامع الحرة غير الداخلة في نظام الحكومة ، لا سبيل الى ذلك الا بأن يريد كل مفكر وكل مثا أن يؤدي واجباته العامة تلقاء كسبه لحقوقه ، ومن الاسف أن علية المفكرين يقصرون علمهم العام على السياسة وعلية المثزين لا يقومون الا قليلا بواجبات الفنى نحو قومه أو نحو المدرسة

نقول اللجنة ذلك وبسرهما أن نعترف ان هذه السنين الاخيرة كانت ميدانا لتناظر المفكرين في التعليم ومباراة الاغنياء في بر التعليم فهي بذلك قوية الامل في أن يزيد ادراك العلماء والاغنياء لواجبهم نحو التعليم . ومتى أضيف الى ذلك الامل في مجالس المديرية أمكن القول بأننا نبتدى في سلوك خطة نحو التربية والتعليم لا تلبث أن نحجى الامة ثمارها

غير أن لنشر التعليم أصولا مجرية . وأن لاصلاحه والاستفادة منه في تخرج الرجال أنماط علمية ولا يسع هذا المؤتمر أن يبحث في هذه التفاصيل . فتقتصر اللجنة على أن تقترح على المؤتمر أن يطلب أو يشجع طلب عقد مؤتمر للتعليم والتربية في الحريف القادم يكون الغرض منه دوس الحالة التعليمية في مصر ووصف العلاج النافع لها وارشاد الجامعات التعليمية كمجالس المديرية وغيرها من الجمعيات الاخرى الى اقرب الطرق وآكدها في تعليم الامة وبماذا تبتدى في مشروعاتها التعليمية وكيف يتم اصلاح المدرسة على مقتضيات الزمن الحاضر

(٣)

﴿ الحالة الاقتصادية ﴾

إذا كانت حالتنا الاجتماعية داعية الى الإصلاح فان حالتنا الاقتصادية الى الإصلاح
ادعى لانها عدم

نعم - أيها السادة - بوصف كوتنا مجموعا ليس لنا مع الأسف وجود اقتصادي
إيجابي بل وجودنا سلبى محض لاننا نشأنا بالحركات الاقتصادية في مصر من غير أن يكون
لنا فيها أدنى تأثير

نشغل في تجارة القطن وما وصفنا الحقيقي فيها الا ائنا عمال في البنوك الاجنبية
تأهبون في تصرفنا لا للحركة المالية العامة كما هو شأن كل تجاري يشتغل لنفسه ولكننا
تأهبون للذين يشتغلون لانفسهم من الاجانب ولذلك اذا سقط منا تاجر أو أفلس -
وذلك مع الأسف ليس بالليل - تأثرت بافلاسه التجارة المصرية تأثرا حقيقيا خلافا
لما لو كان لنا في الحركة مركز مصري خاص اذ في هذه الحالة لا يكون لخسارة التجار
تأثير مضر بثروة البلاد لان هذا التاجر يخسر ما يكسبه الآخر فما أجدر خسارته
أو افلاسه بان تسمى تحولا لتمال من يد مصرية الى يد مصرية وانما على كل حال
باق في مصر

نشغل في الحركة المالية المصرفية أي في أشغال البنوك فان نصيبنا من هذا الشغل
الا أننا مقترضون دائما لامقترضون ومديون لادائتون

نقترض من البنوك لتوسيع ثروتنا ونفعل من الأسف في حب ذلك التوسيع فأنخذ
المال بالتوائد التي لا يسمع بها في العالم المتقدم ونسقطها على أقساط تدفعها من حاصلات
الارض وحاصلات الارض فتفيرة بتغير السنين بين الاخصاب والاجداب فكثيرا
ما يقع أن ما نتججه الارض المرهونة للمزارع المدين لا يفي الا بقسط البنك . فكون
في ذلك أن المزارع يشتغل لغيره وأن المصري يشتغل لتنمية ثروة غير بلاده فاذا وقفت
حركة أعماله واستترقت ديونه أملاكه - وذلك أيضا أصبح مع الأسف كثير الوقوع -
أثرت الحالة الاقتصادية المصرية بتدبير أهمية أملاك ذلك المزارع المصري في تكوينها
إن انتقال أمواله من يده ائنا يكون دائما يد غير مصرية خلافا لما اذا كان منا الدائن
منا المدين ، منا المرتهن ومنا الراهن ، فان الحالة الاقتصادية للامة لا تتأثر بخسارة

أحدها أو انتقال ماله الى يد الآخر لان المال يبقى مصرى على كل حال
نشغل في الصناعة شغلا بطيئا قليل الاهمية لانه ليس لنا رؤوس أموال تشتغل
شغلا مفيدا في السوق المالية لذلك لاخطو الصناعة في بلدنا خطوة الى الامام ، حقيقة
انها لا تشجع ولا تحمي من جانب الحكومة ، ولكن ذلك ليس هو وحده السبب
الاكبر في عدم تقدمها بل اكبر الاسباب في ذلك هو قلة وجود رؤوس أموال مصرية
في سوق المال تستعمل في المشروعات العامة

نحن في بلدنا متأثر حالنا المالية بكل أزمة مالية تقع في أي بلد من البلاد .
ولا نستطيع أن ندفع عنا أية أزمة خارجية مهما كانت لان سوقنا ليست لنا بل ليس
لنا فيها أدنى نصيب

نحن في بلدنا متأثر حالنا الاقتصادية بأية اشاعة من الاشاعات مهما كان مبلغها من
الفساد . فانه يكفي لقبض البنوك يدها عنا والقسوة في مقاضاتنا أن يشع في الناس
خبر أية حركة سياسية بل يكفي أن يخلق كاتب عنا رواية تدل على التعصب الديني
أو التحرش بالاجنبي حتى توصل البنوك أبوابها .

فنحن على هذه الحالة لا مأمنا لنا من الوجهة المالية لا من داخل البلاد ولا من
خارجها . وقد أخذنا درسا مفيدا من الأزمة المالية التي وقعت في سنة ١٩٠٧
اذن أين نحن من المستوي الاقتصادي الذي يتفق مع رغبتنا الاكيدة في التقدم
الى الامام

مع الاسف أن الذي يجيب على هذا السؤال يرى نفسه مكرها على الاعتراف بأننا
لسنا من الحال الاقتصادية على شيء أصلا . وليست حركتنا الاقتصادية الاسلية صرفة
لا يفهم من ذلك أننا نملك جميل رؤوس الاموال الاوربية التي دخلت مصر فحسنت
كثيرا من أحوال الافراد و صفت الاملاك العقارية ولكن الذي يفهم منه أنه يجب
أن يكون للمصري وجود اقتصادي عام أي حركة فاعلة في السوق وليس له من ذلك
شيء ، يجب أن يكون لمصر وجود فاعل ثم يجب أن يكون لاموالها بوصف أنها أمة
مزاحمة مالية مع بقية رؤوس الاموال ذات الجنسيات المختلفة التي تنزاحم في السوق المصرية
أبها السادة - لا يفلو الذي يقول : ان كل جهد لتقدمنا ضياع وقت ، وكل رقي

نرجوه أمنية لا تحقق ، مادامت حالنا الاقتصادية على ما هي عليه
ان مدينتنا نتيجة مقدمتها الكفاءة الاجتماعية والاقتصادية فلم نحصل على المقدمات
يستحيل علينا أن نبلغ النتيجة

انه يجب علينا أن نأخذ من فورنا بأسباب اصلاح حالتنا الاقتصادية . ومن المشكوك في نفسه أن نطرق مشروعات اقتصادية شتى عساها تكون فوق طاقتنا المالية فنبقى في النقطة التي ابتدأنا منها . بل النافع هو أن نقصر جهودنا على مشروعات يمكن تحقيقها وتكون من أهم القواعد التي يبنى عليها صلاحنا الاقتصادي لتبدأ من هذا اليوم لا تقا قد تأخرنا كثيرا . وكل تأجيل في الابتداء في العمل تأجيل للنتيجة . وليس تأجيل البدء في العمل قاصرا على أن يفوتنا زمن بغير عمل ، ولكن مادامت التجربة دلت على أن الاعمال انما تسير على قاعدة الرجح المركب فان تأجيل العمل لا بد أن يسير على قاعدة الخسارة المركبة . ولو استطنا أن نقف في مركزنا الحالي هان الامر ولكن لاسبيل الى الوقوف فاما التقدم وهو البدء في العمل من اليوم واما التأجيل وهو التقهقر الى الوراء وتبيخته الحراب

وماذا نعمل من اليوم أيها السادة؟

نشرع في انشاء بنك مصري

أيها السادة - لسنا والحمد لله فقراء في المال فان للمصريين في البنوك تقودا ودائع لاغلة لها بقي من اليوم بأن تكون رأس مال لبنك مصري محترم . ولسنا والحمد لله فقراء في الرجال الممالين فان كثيرا من رجالنا قد جمعوا بأنفسهم ثروات عظيمة من غير أن يكون عند أحدهم رأس مال الا عمله أو قليل من الحطام الموروث . ولسنا ضمفاء الثقة بعضنا في بعض قد أثبتنا في السنين الاخيرة أن لدينا مجاميع تقوم بالاعمال العامة ومثل هذه المجاميع يستحيل أن يبنى لها أساس الاعلى الثقة - ان المال والرجال واثقة هي الاركان الثلاثة اللازمة لمشروع مالي عظيم مثل هذا المشروع . فما الذي يعوقنا عن السير فيه؟ لا يقال: ان من العقبات الشديدة خوف مزاحمة البنوك الاجنبية لاقا وان اعترفنا بأن البنك المصري سيزاحمها ولكنه لا يسطل عمل واحد منها ولا يؤثر تأثيراً كبيراً على مقادير كسبه، لان مصر لاتزال كالبلد البكر في الاستقلال وان البنوك الموجودة فيها الى الآن على كثرتها لا تقى بحاجاتها فان الاراضي المصرية القابلة للزراعة لم تزرع كلها بعد . والقدان المزروع لم يأت الى اليوم بكل ما يستطيع أن يأتيه من الغلة ، والارض غير القابلة للزراعة لم يقنط أحد من احتوائها على معادن مختلفة كالرصاص والبتروول ونحوها . وبالجملة فالبلاد لاتزال بكرا من حيث الاستقلال وتحتاج في استقلالها الى أموال طائلة لاي تعبها الاموال الاجنبية الموجودة في مصر الآن

انما تكون فائدة البنك المصري أن لا يتأثر بالاشاعات المكذوبة فلا يقلل بابه عن الناس فتحذو حذوه البنوك الأخرى لانه بنك البلد وأعلم بما يجري فيه ، فائدته تشجيع المشروعات الاقتصادية المختلفة التي تمود عليه وعلى البلاد بالربح العظيم ، فائدته الرحمة بالفلاحين عند الحاجة يسطيعون بفوائده معتدلة ومناسبة وهو مع ذلك يربح ولا يخسر ، فائدته أن يجعل لمصر صوتا في سوقها المالية ويدافع عن مصالحها كما تدافع البنوك عن مصالح بلادها ، فائدته هو ومشروع النقابات الزراعية ومشروع مستودعات التأمين أن تحقق في الوجود الكفاية المالية التي هي الاساس المتين للرفي المطلوب على ذلك نفتح اللجنة على المؤتمر أن يقرر وجوب انشاء بنك مصري برؤوس أموال مصرية

بناؤنا على بنك

المؤتمر المصري^(١)

(ب) التربية والتعليم

١ ضرورة عقد مؤتمر للتربية والتعليم في الحريف القادم للبحث في أنماط التعليم والتربية واختيار الاصلح منها للقطر المصري
اقترحت لجنة المؤتمر - وحضرنا عبد السلام افندي ذهني الحامي ببني سويف -
وعحمد افندي كامل صادق المصري ، احمد بك لطفى الحامي اندي يقترح أيضاً
تخصيص مبلغ من مال هذا المؤتمر للاتفاق على مؤتمر التربية والتعليم المذكور فهل

(١) تممة ما قرره المؤتمر المصري من الاقتراحات تابع لما نشر في الجزء السابق من ٣٨٩